الفصل الثالث
الأنظمة الاقتصادية وتحليلها للمشكلة الاقتصادية

ذكرنا في الفصل السابق ان جميع المجتمعات بغض النظر عن النظم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة فيها تواجه الاسئلة الاقتصادية التي حددناها : ماذا يجب ان ينتج؟ و كيف يتم الانتاج؟ و ما هي الطريقة التي تتبع في توزيع ذلك الناتج؟ و من يستفيد من عملية التوزيع؟ و لكل نظام طريقته عن الاجابة على تلك الاسئلة.

ان التطور في مستوى حاجات الانسان, و في وسائل اشباع تلك الحاجات قد اوجد عدة مناهج و طرق للاجابة عن هذه التساؤلات. و مناهج الاجابة عن تلك الاسئلة و الادوات التنظيمية لتلك المناهج تطورت نتيجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي من جهة, و نتيجة تطور المعرفة و العلوم من جهة اخرى. لذلك اختلفت النظم الاقتصادية باختلاف نظرتها للمشكلة الاقتصادية للمجتمع, و باختلاف الحلول التي تقترحها لتلك المشكلة.

النظام الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان.

أولا - النظام الاقتصادي الرأسمالي

تعود اسس النظام الراسمالي إلى الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم المنشوعام 1776 م . ثم أتت كتابات لديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال
وجون مايناردكينز وغيرهم تحدد الأسس النظرية والتطبيقية لهذا النظام .
يقوم هذا النظام على الفرضيات و العناصر الرئيسية التالية :

1 . الملكية الخاصة لموارد الإنتاج :

أي أن جميع الموارد الاقتصادية يملكها أفراد ومؤسسات خاصة ولا تقوم الحكومة بأي دور اقتصادي ,بل ينحصر دورها في سن القوانين التي تنظم الملكية الخاصة وتكفل حرية النشاط الاقتصادي وتحافظ على الدفاع والأمن , وتقوم بإصدار العملة.

2 أهمية دافع تحقيق المصلحة الخاصة :

طالما أن جميع الموارد ذات ملكية خاصة فدافع تحقيق المصلحة الخاصة في أي نشاط اقتصادي هو الدافع المحرك . فالمنتج يهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح والمستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود دخله والعامل يسعى لتحقيق أقصى أجر ممكن من وظيفته

3 . سيادة المنافسة الكاملة :

ولأن المنتجين و المستهلكين يسعون لتحقيق مصالحهم فمن الضروري توافر حرية النشاط الاقتصادي وهذا يتمثل في سيادة المنافسة الكاملة كي يتسنى للجميع تحقيق مصالحهم الخاصة . وتفترض المنافسة الكاملة وجود عدد كبير من المنتجين وعدد كبير من المستهلكين كي لا يتمكن منتج واحد أو مستهلك واحد من التأثير على السعر بالزيادة أو النقصان . كما تفترض المنافسة الكاملة حرية الدخول في مجال الإنتاج أو الخروج منه وحرية شراء السلعة أو الخدمة أو عدم شرائها .

4 . إعطاء الدور الأساسي للسوق ونظام الأسعار :

نظام الأسعار هو الآلية الرئيسية لنظام المنافسة الكاملة اذ ان رغبات الأفراد منتجين ومستهلكين تتم معرفتها من خلال السوق . والسوق يعني العلاقة بين البائعين والمشترين سواء أكانت تتم في مكان محدد أم لا . وفي السوق تتم معرفة الأسعارالتي يرغب بها المنتجون والمستهلكون لمختلف السلع والخدمات . والسعر هو مقياس الندرة فلكل سلعة سعر ولكل خدمة سعر . والأسعار هي مؤشرات تتمكن من خلالها وحدات القرار الاقتصادي (المنتج \والمستهلك) من اتخاذ قرارات معينة أو الامتناع
عن اتخاذ قرارات أخرى لتحقيق مصالحها الخاصة .

الفرضيات السابقة يكمل بعضها البعض, فالملكية الخاصة تفترض وجود المنافسة الكاملة التي لا تتم دون نظام الأسعار الذي لابد من وجود سوق لتأطيره .

السؤال الآن هو كيف تجيب المنافسة الكاملة وقوامها نظام الأسعار عن الأسئلة الثلاثة التي تواجه المجتمع ؟

تتم الإجابة على سؤال «ماذا ينتج» في نظام المنافسة الكاملة عن طريق تسجيل رغبات المستهلكين في السوق . أما الإجابة على سؤال «كيف ينتج » فتتم الاجابة عنه عن طريق المنافسة الكاملة بين المنتجين حيث يسعى كل منهم لتحقيق أقصى الأرباح من خلال تخفيض تكاليفه واختيار أفضل طرق الإنتاج .

أما السؤال الخاص بكيفية توزيع الإنتاج فطبيعة الملكية الخاصة للموارد كفيلة بالإجابة عنه .

النظام الرأسمالي بصورته البحتة غير موجود في أي من دول العالم لكنه يطبق بصور متفاوتة ففي الولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا واليابان واستراليا لا تزال الخصائص الأساسية للرأسمالية سائدة مع اختلاف مداها ومفهومها . فالملكية الخاصة لموارد الإنتاج لا تزال سائدة لكن الدولة تتدخل لفرض ضرائب تصاعدية للحد من التفاوت في توزيع الدخل . وبخصوص المنافسة فإن كبر حجم المنشآت وتركزها قد أعطاها قوة احتكارية مما حدا بالدولة أن تتدخل لمنع الاحتكار وحماية المستهلك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وبعض الدول تدخلت في النشاط الاقتصادي وأوجدت نظام تخطيط في ظل حرية السوق كما في فرنسا .

ثانيا ـ النظام الاشتراكي

انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال المنشور عام 1867 م النظام الرأسمالي وآلياته واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطور ا . وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع. وظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس وتضع اطر النظام الاشتراكي وهي :

1 ـ الملكية العامة لموارد الإنتاج :

حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل .

2 ـ أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة :

طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة فدافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي .

3 ـ إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي :

تجري عمليتا الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع ويتم تحديد الأسعار .

4 ـ التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول :

ويتم بموجب مقولة من كل حسب جهده لكل حسب عمله .

و قد بدأ اول تطبيق للنظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وفي أوروبا الشرقية والصين بعد الحرب العالمية الثانية ثم انتقل إلى فيتنام وكوبا وكوريا الشمالية . وقد اختلف تطبيقه من دولة إلى أخرى , ومثل تحديا رئيسيا للرأسمالية كمنهج وكنظام وانعكس ذلك على العلاقات الاقتصادية والسياسية والدولية فانقسم العالم سياسيا إلى معسكرين غربي وشرقي واقتصاديا إلى رأسمالي واشتراكي وكانت الحرب الباردة .

ومع أن النظام الاشتراكي حقق في بداياته نجاحا كبيرا للدول التي أخذت به من حيث حشد الموارد وتوجيهها قسرا للتنمية لكنه ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي وصل إلى طريق مسدود حيث لم يعد يواكب الثورة التقنية التي أطلقتها الرأسمالية ولم يحقق الرفاه المنشود لمواطنيه وظهرت دلائل كثيرة على عدم كفاءته في استخدام الموارد . ومع بداية التسعينات تهاوى النظام الاشتراكي وبدأت الدول التي أخذت به تتحول تدريجيا نحو النظام الرأسمالي .

ثالثا ـ معايير تقييم النظام الاقتصادي وسياساته

يمكن اختيار بعض المعايير ليتم على أساسها تقييم درجات الأداء الاقتصادي لأي نظام وهي :

أ ـ معيار النمو الاقتصادي :

ويشير إلى الزيادة في حجم الناتج الكلي الذي يحققه الاقتصاد والمقياس المتبع هو نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الزيادة في حصة الفرد في ذلك الناتج . لكن يعاب عليه أنه غير كامل في قياس أداء النظام إذ ليس المهم الزيادة في الإنتاج وحسب بل نوعية الإنتاج وتوزيعه . وقد تبين أن النظام الاشتراكي وبالرغم من تحقيقه معدلات نمو عالية إلا أن نوعية وكفاءة الإنتاج كانت متدنية .

ب ـ معيار الكفاءة :

يشير هذا المعيار إلى مدى فعالية النظام الاقتصادي في استخدام موارده خلال فترة زمنية معينة . ومن طرق قياس الكفاءة احتساب نسبة الإنتاج المتحقق إلى عناصر الإنتاج المستخدمة فيه فإذا ارتفعت النسبة لإنتاج معين في دولة عنها في دولة أخرى نقول إن النظام في الدولة الأولى أكثر كفاءة في استخدام موارده . يترك النظام الرأسمالي لنظام الأسعار تحقيق مبدأ الكفاءة أما النظام الاشتراكي فيتركه لبيروقراطية جهاز التخطيط المركزي . وقد تبينت أبعاد الهدر وتدني الكفاءة في النظام الاشتراكي بعد سقوطه .

ج- معيار توزيع الدخل :

ويشير إلى مدى عدالة النظام في توزيع الناتج بين أفراده , فكلما كانت نسبة ضئيلة من السكان تحصل على حصة أعلى من الدخل كلما دل ذلك على سوء توزيع للدخل في النظام . وتتم عملية التوزيع في النظام الرأسمالي من خلال سوق عناصر الإنتاج وتعمل النظم الرأسمالية المعاصرة على التدخل في ميكانيكية هذه السوق لتعديل عملية التوزيع من خلال الضرائب أو الإعانات . وفي النظام الاشتراكي يرتبط التوزيع نظريا بمقدار العمل المبذول .

د- معيار الاستقرار الاقتصادي :

ويشير إلى كثرة أو قلة الهزات الاقتصادية وكيفية الخروج منها والتكاليف المترتبة على ذلك إضافة إلى كيفية تحقيق معدلات متدنية من البطالة أو التضخم .

المعايير السابقة متشابكة إذ ترتبط الكفاءة بالتوزيع والنمو الاقتصادي , ويرتبط النمو الاقتصادي بالاستقرار الاقتصادي . ...

رابعا ـ اقتصاديات الدول النامية

مرت الدول النامية بظروف تاريخية خاصة كما أن هياكلها الاقتصادية وقاعدة مواردها مختلفة عن الدول الرأسمالية والاشتراكية لذا يفرد لقضاياها الاقتصادية فرع خاص هو : اقتصاديات التنمية الذي يعنى بدراسة واقع تلك الدول وسبل التنمية فيها . فقد عانت هذه الدول من الاستعمار مما أعاق نموها فلم يتطور الإنتاج فيها كما تطور في الدول الأخرى بل إن اقتصادياتها قد تم تكييفها لمتطلبات الاقتصاد الرأسمالي فتركز الإنتاج فيها على سلعة أو مجموعة من السلع الخام الموجهة للسوق العالمية مما جعل اقتصادياتها تعتمد على مصدر واحد .

تتمتع هذه الدول بخصائص عديدة أهمها : ضعف هياكلها الإنتاجية , وتدني متوسط دخل الفرد , وضعف مؤسساتها الاقتصادية والسياسية , وتدني مؤشرات التنمية وتأثرها الشديد بمتغيرات السوق العالمية , وتدني مستوى التقنية المستخدمة .
و يشكل سكان الدول النامية ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية ويحصلون على ربع الناتج العالمي , بينما تحصل الدول الصناعية على ثلثي الناتج العالمي ويشكل سكانها 11% من سكان العالم . هذا وتوجد اختلافات بين مجموعات الدول النامية فهناك الدول المصدرة للنفط التي تتمتع بمستويات دخول مرتفعة نسبيا , وهناك الدول السائرة في طريق التصنيع كالصين والبرازيل وتايلاند وكوريا ... وهناك دول فقيرة للغاية مثل بنغلاديش وأثيوبيا ونيبال ومالي ...

وللقضاء على مظاهر التخلف والأخذ بأسباب النمو يصبح اختيار النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية أمورا في غاية الأهمية . فاختيار نظام اقتصادي معين يعني اختيار نمط معين من التنمية ويكون نتاج ظروف تاريخية قد تكون الدول النامية طرفا فيها أو هدفا لها . فبعض الدول النامية التي تبنت نموذج النمو الرأسمالي نجحت في حين فشل البعض الآخر لأن نظريات النمو الرأسمالي وضعت في ظل ظروف تطور اقتصاديات الدول الرأسمالية في مراحلها الأولى وهي تختلف كليا عن ظروف الدول النامية . وبعض الدول النامية الأخرى أخذت بنظام التخطيط المركزي ولم تحقق النجاحات المطلوبة فتخلت عنه . وقامت دول أخرى بتبني نظام مختلط قوامه الاعتماد على السوق ونظام الأسعار من جهة ونظام التخطيط المركزي من جهة أخرى وذلك للاستفادة من النظامين .

وتتفاوت الدول النامية بدرجة اعتمادها على أي من النظامين إذ يطغى في بعضها نشاط القطاع الخاص على القطاع العام كما في دول الخليج العربي والمغرب والأردن وكوريا الجنوبية و... ويطغى في بعضها الآخر نشاط القطاع العام على القطاع الخاص كما في الهند وإيران والجزائر و... لكن هذه الدول تتجه حاليا نحو خصخصة القطاع العام وتقليص دوره .

مقارنة بين النظام الاقتصادي الراسمالي و النظام الاقتصادي الاشتراكي

اطر النظام الاقتصادي الرأسمالي	اطر النظام الاقتصادي الاشتراكي
الملكية الخاصة لموارد الإنتاج	الملكية العامة لموارد الإنتاج
أهمية دافع تحقيق المصلحة الخاصة	أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة
سيادة المنافسة الكاملة	إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي
إعطاء الدور الأساسي للسوق ونظام الأسعار	التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول

معايير تقييم النظام الاقتصادي وسياساته

معيار النمو الاقتصادي, معيار الكفاءة

معيار توزيع الدخل , معيار الاستقرار الاقتصادي

النظام الاقتصادي المختلط

يحاول التوليف بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي وتجنب عيوبهما البارزة والتاكيد على جوانبهما الإيجابية. لذلك عمد الكثير من الدول النامية إلى التدخل في بعض أو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ومصادر الطاقة عن طريق التخطيط الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية والقضاء على التخلف. وتلعب الدولة دورا مهما في النظام الاقتصادي المختلط فهي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بواسطة السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنموية التي تمارسها. وقد تقوم الدولة بنفسها بالنشاط الاقتصادي في حدود معينة إذا ما استدعت المصلحة العامة ذلك. وترغب الدول النامية باستخدام السياسات الاقتصادية العامة في توجيه ادارة النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية واحترام حق الملكية وتعاون القطاعات المختلفة لتسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة. ومن الممكن القول أن أغلب الأنظمة الاقتصادية المعاصرة هي نظم اقتصادية مختلطة. وظهرت الأنظمة الاقتصادية المتنافسة وأصبحت دراسة الأنظمة الاقتصادية المقارنة أسلوب يستخدمه علم الاقتصاد أكثر من كونها جزءا منفصلا عنه .

النظام الاقتصادي العالمي

يتميز عالمنا المعاصر باتساع الطابع الدولي في الحياة الاقتصادية وهو ما يسمى بـ عولمة الاقتصاد وأصبح للمشكلات الاقتصادية الدولية أثر كبير على جوانب الحياة الاقتصادية ضمن الدولة الواحدة وحتى على حياة الفرد الاقتصادية ونشاطه. وفي سياق هذا التطور العالمي ظهر مفهوم جديد يدعى النظام الاقتصادي العالمي. وهو يمثل العلاقات الاقتصادية التي تقوم على النطاق البشري ما بين الشعوب أو العلاقات الاقتصادية بين الدول ككيانات سياسية مستقلة. والملاحظ أن العلاقات الاقتصادية العالمية قد تزايدت وتشابكت إلى درجة كبيرة في عالمنا المعاصر. وبخاصة بعد توقيع اتفاقيات الغات((GAATوظهور منظمة التجارة العالمية. ويتصف النظام الاقتصادي العالمي في مرحلته الراهنة بالاستقلال لأنه يساعد على تركيز السيطرة والقوة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الدول الغنية المتقدمة، وعدم التكافؤ في التبادل التجاري الدولي. كما أنه يضع قواعد للتجارة الخارجية والنظام النقدي العالمي،بما يخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. كما تجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي العالمي قد فشل في حل المشكلات الأساسية التي تعاني منها الدول النامية وبخاصة مشكلة الجوع والفقر والتخلف وعدم القدرة على التنافس مع الدول الغنية المتقدمة.

شـــكراً لمتابعتكم